والمنادى من المنصوبات والاسم « معلم » مبنى على الضم ؛ فحركته ليست رفعا ! ؛ فالصواب أن يقال « الاسم منادى معرفة وحركته ضمة بناء » ، والمعرف يبنى على ما يرفع به لا أن يكون مرفوعا !

وجاء فى موطن آخر قوله : « إنشاء الله . . وهى خطأة تقارب الخطيئة فإن « إنشاء » مصدر « أنشأ » فالهمزة والنون من كيان الكلمة ، على خلاف « إن » « شاء » ؛ إذ هما كلمتان « إن » الحرف و « شاء » الفعل ، ومن ثم يجب الفصل

ولقد أحلنا الخطأ إلى تعجيل رصاف الحروف ، وإن كنت به غير ظنين !

بورسعيد

أحمد عبد اللطيف برد

المدرس بالثانوية

معركة الاسلام والرأسمالية

تأليف الأستاذ سيد قطب

للاستاذ صادق رستم

« هذا الوضع الاجتماعى السيء الذى تعانيه الجماهير فى مصر غير قابل للبقاء والاستمرار »

بهذه الجملة افتتح المؤلف كتابه القيم ثم استمر يقول إن هذا الوضع « مخالف لطبيعة الأشياء ولا يحمل عنصرا واحدا فى عناصر البقاء . . . إنه مخالف لروح الحضارة الإنسانية ، مخالف لروح الدين ، مخالف لروح العصر . ذلك فوق مخالفته لأبسط المبادئ الاقتصادية السليمة ؛ ومن ثم فهو معطل للنمو الاقتصادى ذاته بل النمو الاجتماعى والإنسانى » ثم استطرد يقول « إنه وضع شاذ يهدر الكرامة الإنسانية ويفسد الخلق والضمير ويقضى على كل معانى العدالة ، ويقتل الثقة الضرورية فى المجتمع والدولة وينشر القلق ويذهب بالاطمئنان »

وانبرى المؤلف الفاضل يبسط كل هذا ويتوج أدلته بالآية الكريمة « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا »

وقد جعل من هذا كله « صيحة نذير » أنذر بها الذين يتشبثون بهذا الوضع الشاذ ويقيمون له الأسناد وهم مابين مستغل يعز عليه أن يساهم فى التكاليف لإقامة المجتمع الصالح ، وطاغ لايرى إلا أن يقوم المجتمع على السلطان الزائف ، ومستمتع مرن على المتاع الفاجر ، ورجل دين محترف باع نفسه للشيطان بدراهم معدودة ، وهم جميعا يلقون بأيديهم إلى التهلكة ومعهم أوطانهم المنكوبة مالم تأخذ هذه الأوطان على أيديهم وفى الوقت متسع ولاغرابة ، فالحقائق لاتعالج كما نعالجها نحن اليوم بالخطب والمواعظ والفتاوى المحتالة ، ولا بكم الأفواه وحطم الأقلام . والمعدات الجائعة لاتفهم المنطق ولو كان صحيحا « وعلينا أن ندرك هذا قبل فوات الأوان . ولقد أوشك والله أن يفوت الأوان » . .

فاذا سكتت الأصوات كلها فهناك صوت لايمكن إسكاته وهو صوت المعدات الخاوية للملايين التى تملأ جنبات هذا الوادى فهنا ملايين تبذل العرق والدم ولاتنال مقابلها لقمة الخبز جافة ولاخرقة الكساء متواضعة « وهذا صوت جوع من الأحياء ماعرفت الشيوعية ولا غيرها ولكنها جائعة عارية مسغبتها تلك الأوضاع الاجتماعية الظالمة خرمت حتى حاسة الاحساس بالظلم ، وحتى شعور الانسان بالحرمان بينما الشرف الفاجر الداهر يمرد فى المواخير والقصور والذهب المتجمد من دماء الملايين يبعثر على الموائد الخضراء وفى حجور الغوانى »

ثم شرع المؤلف يتهم هذه الأوضاع الاجتماعية فقال :

تنفذ ، ولكن التنفيذ يحتاج إلى المال وهو فى أيدى الرأسماليين والدولة تشفق أن تحمل رؤوس الأموال نصيبها الواجب من الأعباء لأنها لاتمثل الجماهير المحتاجة ، بل رؤوس الأموال ويضاف إلى ذلك أن الدولة فقيرة وغير جادة ، وأداتها الادارية فاسدة أفسدتها الاستثناءات والمحسوبيات وسوء النظام وبلادة الروتين والرشوة وخراب الذمة . والأثرياء الذين تمثلهم قد بشموا ثراء وعجزوا عن تصريف مافى أيديهم من ثروات ، وبعد كل هذا

أولا — بأنها تشل قوى الأمة عن العمل والانتاج ، وتشيع فيها التعطل فتضعف عن مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية وهى تتزايد على مر الأيام . وعلة العلل فى كل هذا سوء توزيع الأرض ، فلا تزال موزعة كما كانت فى أظلم عهود الاقطاع ، ومحتكرة فى أيد قليلة لاتستغلها استغلالا كاملا ولاتدعها للقادرين على الاستغلال ، وهم لايملكون شيئا مع هذا . فالأرض الصالحة للزراعة يمكن أن تتضاعف لو أن مشروعات الرى والصرف فالدولة مشغولة بالصراع الحزبى فى حلبة الأقزام التى أقامها الاستعمار منذ ربع قرن باسم الدستور ووقف يتفرج ويتسلى وهى فوق هذا مشغولة بحماية تلك الأوضاع الشاذة ..

وعدا هذا يقال « الأمة مصدر السلطات » ويتكلمون عن حق الانتخاب وحرية الاختيار ، وهى خرافة لاتستحق المناقشة فهذه الأمة « مصدر السلطات » هى تلك الملايين الجائعة الجاهلة المستغفلة يشير لها السادة فتنتخب ، ويشيرون لها فتمتنع لأنهم خزنة أوزاقها وملاك الاقطاع الذى يؤوى هؤلاء الجياع .. فالحديث عن الدساتير والبرلمانات يصلح مادة فكاهة يتسلى بها الفارغون

ثانيا — بأن الأوضاع المذكورة تفسد الخلق وتشيع الفساد فى المجتمع والدولة وهذا طريق الانحلال الفردى والقومى ومضى المؤلف يدلل على هذا بالفتيان المرد والشيوخ المترهلين الذين تجبى إليهم ثمرات الكد والعرق والدماء من جهود الألوف الجياع الحفاة العراة فتنقسم الأمة إلى قسمين قسم يثرى بما له فى جانب، وقسم يتطاع بموزه فى جانب ، وما شئت بعد ذلك من استهانة بالأخلاق والعادات استهانة فصلها المؤلف تفصيلا مؤلما ، وبين ما يبنى عليها من اختلال موازين العدالة الاجتماعية وقال « إنما هى الحمأة الآسنة يصب فيها الوحل والقذى ثم تتسع وتتسع حتى تحيل المجتمع كله إلى بركة من الوحل النتن تغوص فيها الضمائر والأخلاق وتغرق القوميات والأوطان »

ثالثا — بأن الأوضاع الاجتماعية الحاضرة تقضى على تكافؤ الفرص وتقدم العدالة بين الجهد والجزاء وبذلك تشيع الحنق والاضطراب فى نفوس الأفراد والجماعات ، وتجعل المساواة أمام القانون خرافة — ومضى يدلل على هذا ويقول : إن الذين يعملون فى هذا البلد هم الذين يجوعون . وإنما عنى المؤلف بالأعمال الشريفة منها التى لا تدخل فى قائمة السرقة والغش والاختلاس والتدليس والارتشاء واستغلال النفوذ وتجارة الرقيق الأبيض والخيانة الوطنية . . ومضى يقول : إن النفوس متى فقدت الثقة فى الخير والواجب والأمانة والضمير فقد فسد كل شئ وعم الإهمال والاستهتار وقد انتهينا إلى هذا وإلى ما هو أدهى منه . انتهينا إلى الشك المطلق فى صلاحية الإدارة المصرية وإلى الترحم على أيام الاحتلال وهذه كارثة الكوارث لأن فيها كفر المواطن بوطنه وبشعبه وبنفسه .. وتلك جريمة الاستثناآت والمحسوبيات

رابعا — اتهام المؤلف للأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها تدفع الناس دفعا إلى أحضان الشيوعية وخصوصا ذلك الجيل الناشئ من الشبان الأبرياء ، فالشيوعية إن هى ضمنت كفاية الملايين الكادحين من الخبز والكساء فإنها تسلبهم الحريات جميعا، ولكن هذه الحريات مسلوبة الآن بطبيعة ما نحن فيه فلا ضير على أولئك الملايين ولا يحسون أنهم فقدوا شيئا كانوا يملكونه

خامسا — يتهم المؤلف الأوضاع الاجتماعية القائمة بأنها فى جملتها وتفصيلها مناقضة لروح الدين كله منذ أن عرفت البشرية الأديان السماوية جميعا

ثم قال :

« وهى أكثر مناقضة للاسلام الذى يصرخ فى وجه النظام الاجتماعى والاسترقاق الإقطاعى وسوء الجزاء .. ولاعلاج لما نحن فيه لا بالشيوعية ولا بالاشتراكية ولا بالفاشية وغيرها .. فالدواء الناجع الدائم هو فى الإسلام ، فهو يقر مبدأ الملكية الفردية ولكن يعد العمل هو السبب الوحيد الملكية والكسب ، ويعنى العمل كل أنواعه ، ويحرم الربا لأنه ينتج عن رأس المال كما يحرم الغش والاحتكار والربح الفاحش والمستقطع من أجور العمال وهى تبلغ نصف الربح كما رواه بعض فقهاء الإسلام ، ويحرم أيضا السرقة والنهب والسلب والإكراه ولا يعد كل ذلك وسائل للتملك أو وسائل لتنمية المال ، وهذا من طبعه يمنع التضخم فى الثروات منذ البداية فيقى المجتمع الأذى ويمنع فوارق الطبقات . ويضاف إلى هذا ضريبة الزكاة الدائمة وهى تعادل ٢٫٥ ٪ من أصل الثروة كل عام وتجبيها الدولة وتتولى إنفاقها بنظام ، يعنى قابل للتطور حسب حاجات المجتمع وأوضاعه ، كما تجبى سائر الضرائب . فهى ليست إحسانا يخرج من يد إلى يد ، وما يفعله المسلمون اليوم ليس هو النظام الذى فرضه الاسلام

وللدولة حتى تتغير الأحوال وتبرز الحاجات حق مطلق فى المال لا يقف فى وجهه حق الملكية الفردية . فللدولة أن تفرض ضرائب خاصة غير الضرائب العامة تخصصها لكل وجه طارئ من أوجه الانفاق لم يحسب حسابه فى المصروفات العامة أو تعجز الميزانية العادية على الانفاق عليه . فللدولة مثلا أن تنزع من الملكيات وتأخذ من الثروات بنسب معينة كل ما تجده ضروريا لحماية المجتمع من مختلف الآفات التى تتعرض لها المجتمعات . بل للدولة أن تنزع الملكيات والثروات جميعا وتعيد توزيعها على أساس جديد ولو كان الملك شرعيا لأن دفع الضرر عن المجتمع كله أولى بالرعاية من حقوق الأفراد وذلك هو التكافل الاجتماعى فحتم على الدولة أن تتلافى الضرر الذى يصيب المجتمع لأنه يقع على كل أفراده ، وحتم عليها أن تقى هؤلاء الأفراد من أنفسهم عند الاقتضاء !

وللدولة أن تبقى على الملاك أراضيهم ثم تعطيهم قدرا يزرعونه فى حدود طاقتهم وتمنع حق الارتفاق على سائرها من تشاء من المحتاجين القادرين يشتغلونه لحسابهم بلا أجر ولا كراء

وللدولة أن تحدد إيجارات الأرض أو نسبة من المحصول لا جور فيها على المستأجر ويتقرب بما يحقق العدالة ويحث على بذل أقصى الجهد فى الانتاج وهذا أعدل وأمهر وأشمل من النظام الشيوعى

هذا فيما يختص بالنظام الزراعى

أما فيما يختص بنظام العمل والأجر فالاسلام يقدس العمل والمبدأ العام ، عدا حصول العامل على نصف الربح ، أن يجتهد الحاكم من الأحكام بقدر ما يجد فى الأقضية . فمبدأ « مصالح المجتمع التى لم يرد فيها نص » ومبدأ « توقى الأخطار المحتملة » يمنحان الدولة كل الحرية فى التشريع فى حدود العدل وكفاية العامل ورضاه على ضوء المصلحة الاجتماعية العامة وضوء المبادئ الاسلامية ومقتضيات الأحوال . فلم يحدد الاسلام قواعد ثابتة وترك المجال حرا لقبول تجارب البشرية فى كل زمان وبقى حارسا للاتجاه العام

والاسلام لا يقر نظام الاحتكار ولا حقوق الامتياز فى الموارد والخدمات العامة ، وهو أى الاسلام يبيح ويقر ما يسمى « تأميم المرافق العامة » لأن ذلك من مبادئه الرئيسية ، وما ينتج عن التأميم يعود لخزانة الشعب لا لخزائن الأفراد

ويحل الاسلام مشكلات أخرى فانه يمنع أهله الذاتية الشخصية التى تبرز فى المجتمعات الدولية ، ثم إنه عقيدة استعلاء واعتداد وهو يأبى علينا أن نسلم زمامنا ونكون ذيلا لكتلة شرقية أو غربية ، ونحن نتجاوز مائتى مليون يكون غدا ونتحكم بمراكزنا الاستراتيجية ومواردنا الطبيعية فى كتلتى الشرق والغرب لو كان لنا علم واحد نؤوب إليه ونتكتل فى ظله .

فروح الإسلام من القوة بحيث لا تخضع للتلاشي ، وإذا ما تجمعنا تحت العلم الإسلامي فقد تمسك بميزان التوازن وتكون واسطة عقد السلام فينتهي الجنون الذي تزاوله الكتلتان بإثارة حرب ثالثة ، وهما إنما تتصارعان علينا نحن المتلكات والمستعمرات والأشياء ! . . وغير خاف أن الكتلة الشرقية شيوعية والكتلة الغربية رأسمالية وكفى ! وفي الإسلام جميع محاسن الاشتراكية والشيوعية من دون مساوئهما وتزيد على هذه وتلك آفاقا أعلى وأسمى وأشمل ، وتعاونا إنسانيا كاملا وتكافلا اجتماعيا صحيحا . ولا بدع فالإسلام يرفع قيمة الحياة إلى المستوى اللائق مما لم يصدر عن الله

من بعد ذلك خلص المؤلف إلى النتيجة المترتبة على ما تقدم وهي « لا بد للاسلام أن يحكم إذا أريد له أن يعمل ، فما جاء هذا الدين ليزوى في الصوامع والمعابد ويستكن في القلوب والضمائر . . إنما جاء ليحكم الحياة ويصرف أو يصوغ المجتمع وفق فكرته الكاملة عن الحياة وذلك بالتشريع والتنظيم » و« مما سبق عرضه من مشكلات اجتماعية وقومية وطريقة علاج الاسلام لها يتبين بما لا لبس فيه ضرورة الحكم للاسلام »

وفسر هذه الضرورة بأن قال إن الدين المسيحي هو مجرد دعوة للتطهر الروحي ولم يتضمن تشريعا للحياة الواقعة ، « وعلى توالي الأزمان أصبحت المسيحية محصورة داخل الكنيسة والحياة من حولها أبعد ما تكون عن روحها السمحة المتطهرة »

ثم نعى على المسلمين أنهم حاولوا مثل هذا الأمر بالاسلام لا لأنه لم يتضمن التشريعات التي تحكم الحياة وتصرفها ، بل لأننا أردنا أن نقلد في غير فطنة . . أوربا فنحكم بالقوانين المدنية ، وإنما اضطرت أوربا إلى ذلك لأنها لم تجد في المسيحية تشريعا للحياة . بل هي مجرد عقيدة روحية وصلاة .

ثم مضى المؤلف يقول : إن دستور الدولة الحاضر ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ، ومعنى هذا أن تستمد القوانين كلها من الشريعة الإسلامية القادرة على تلبية الحياة العصرية ونموها وتجددها مع الانتفاع بتجاربنا وتجارب الانسانية كلها فيما يتفق مع فكرة الاسلام الكلية ومبادئه العليا من الحياة

وإذا ما حكم الاسلام قدم للإنسانية مجتمعا من طراز آخر قد تجد فيه الانسانية حلمها الذي تحاوله الشيوعية ولكنها تطمسه بوقوفها عند حدود الطعام والشراب ، وتحاوله الاشتراكية ولكن طبيعتها المادية تجعله خلوا من الروح والطلاقة ، والذي حاولته المسيحية ولكنها لم تنظم له الشرائع ولم تضع له القوانين

* * *

ثم أخذ المؤلف في نفي الشبه عن حكومة الاسلام فقال : إنه ليس حكم المشايخ والدراويش ! ويخلط الناس بل أكثرهم بين الشريعة الاسلامية في ذاتها وبين النشأة التاريخية لهذه الشريعة التي استجابت لمطالب حياة البادية ، ثم الدولة الناشئة في عهد محمد المتوسعة في عهد عمر ، ثم ظلت تستجيب لحياة الحضارة فيما بعد ما بقيت في الأمة الاسلامية حياة ، فإذا كان قد توقف نموها فلأن حيوية الأمة الاسلامية ذاتها توقفت ، فإن دبت الحياة في هذه الأمة فالشريعة الاسلامية حاضرة تلبي حاجاتها المتجددة بما فيها من سعة ومرونة وشمول ، فهي قادرة على أن تمد التشريع الحديث بكل خدمات الحياة الراهنة المتجددة . ثم إن هذه الشريعة وروحها من روح الجماهير ، ولا دخل هنا للمشايخ والدراويش ، فليس في الاسلام « رجال الدين » يعيشون متعطلين متبطلين على الأذكار والنذور ، فلا جزاء بغير عمل اجتماعي منتج ، ولا عبرة بمن يستبد باسم الدين ، فالمرجع في الحكم على نظام ما إنما يجب أن يكون على قواعده وأصوله لا على مخالفاتها بسبب الجهل والانحطاط أو الفوضى وسائر العوامل الأخرى ، والمقرر أن الاسلام لا يدعو إلى الاستبداد من الحاكم والرضى والخنوع من المحكومين

ثم إن الاسلام لا يتدخل في الشؤون العلمية البحت ولا العلوم

التطبيقية ، فقاعدة « أنتم أعرف بشؤون دنياكم » من القواعد الأساسية المرعية فيه

ثم إن الاسلام إذا نص فى الحدود على قطع يد السارق ، ورجم الزانى وجلده وجلد غير المحصن .. الخ فلا إقامة لهذه الحدود إلا مع قطع العذر ، فإذا كانت هناك مبررات اجتماعية وفردية فلا عقوبة ، بل العقوبة على من دفع المجرم إلى جريمته ، والشاهد ما فعله عمر مع غلمان سرقوا ناقة لأن سيدهم لا يعطيهم الكافى من الطعام فأطلق الغلمان وغرم السيد ثمن الناقة ضعفين . ثم لما كان الجوع فى عام الرمادة عطل حد السرقة . ورجم الزانى لا يجوز إلا فى حالة ما إذا ضبطه الشهود فى تلبس كامل ، وهذا فى الوقت الذى لا يباح فيه أن يتسور على أحد داره أو يتجسس عليه ، فمن استتر بالمعصية فأمره إلى الله ، أما المستهتر ناشر الفاحشة فيؤخذ بالعقاب . إن الجوع حين تندفع فى تيار العمل النشيط المنتج لن تكون هناك جرائم تقام عليها الحدود إلا فى القليل النادر ، ولا ننسى أيضا مبدأ « ادرأوا الحدود بالشبهات »

ومضى الكاتب يقول إن الأصول الاسلامية ليست هى الشروح والحواشى التى تقتل شباب طلاب العلم وترميهم بالجدل العقيم ، إن الحلال بين والحرام بين ، وكل ما صدر عن المذاهب الأربعة كان أساسه الكتاب والسنة ثم الاجماع والقياس

وأما فى الحريم فالاسلام أباح لها الملك والكسب بالطرق المشروعة ومنحها حرية تزويج نفسها ، فلا إرغام ولا ضغط ومنحها حق الخروج والدخول فى ثياب محتشمة ، وبالجملة أتاح لها الحرية التى لا تؤذى فط ولم يأمر بوضع النساء فى الحريم ، ولم يحولهن إلى سلعة ، ولم يقر الاباحية الحاضرة ، فلا خوف من الاسلام على امرأة فاضلة تزاول النشاط الانسانى فى حدود الشرف والكرامة

ثم قال المؤلف : إنه لا خوف من حكم الاسلام على الأقليات القومية فى بلاده ، فما من دين فى العالم وما من حكم فى الدنيا ضمن لهذه الأقليات حريتها وكرامتها وحقوقها القومية . لقد دلل الاسلام وحده حتى الأقليات الأجنبية عنه وعن قومه وحتى فى البلاد المفتوحة ، وضرب الكاتب أمثلة لذلك

ثم انتقل إلى عدادات ضد الإسلام من أول الحروب الصليبية فالاستعمار إلى الرأسمالية فالى الإسرائيلية فى فلسطين فقال إن الدولة اليهودية ليست جنسية بل دياة تضم أخلاطا من روس وألمان وبولونيين وأمريكيين ومصريين وغيرهم ، وقد شجعتها إنجلترا وموتها أمريكا ونسيت روسيا الشيوعية مبادئها الأساسية بجنب المصلحة الشخصية

ولا ننسى التبشير فهو اختلال روحى وفكرى يوحى بنبذ الوطن . وقد أفاض المؤلف فى هذا الباب وذكر أيضا عداوات المستغلين والطغاة والمحترفين من رجال الدين والمستهترين والمنحلين والشيوعيين ودلل على كل هذا بالأمثلة الحية

ثم عقب على ذلك كله بدعوة « الجماهير » إلى تدبر كل ما مر فى كتابه وأهاب بها أن « الطريق واضح ولا سواه » لمن أراد المساواة والحرية والعدالة وكان مؤمناً بنفسه وقومه ووطنه يشعر بأن له مكانا كريما فى الوجود »

هذا هو كتاب « معركة الإسلام والرأسمالية » أملاه على مؤلفه الفاضل اقتناع مطلق بعد بحث طويل وثقافة صحيحة سليمة ، وإيمان بالاسلام وحقه ، ووطنية مصرية صميمة ، وميل فطرى إلى الحق والعدل ، ونفور من العبودية والذلة ، وبعد عن البدع والزوق ، فما أشبهه بابن تيمية والأفغانى والكواكبى وأضرابهم من دعاة الاصلاح الجريئين ، ونفع الله بكتابه كل قارئ ينشد الهداية والطريق المستقيم

حلوان — محمد صادق رستم

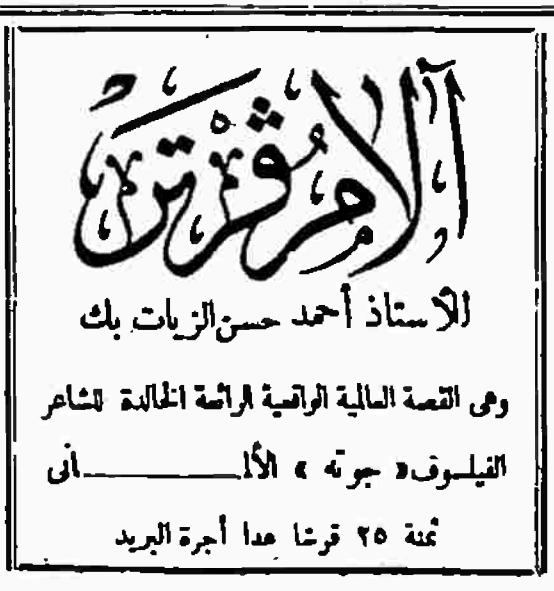

الأعلام الشرقية

فى المائة الرابعة عشرة الهجرية

١٣٠١ — ١٣٦٥ ١٨٨٣ — ١٩٤٦

الأمم الناهضة تقدر رجالها أحياء وأمواتا ، فتعنى بتراجمهم بعد وفاتهم ، تسجيلا لأعمالهم وحضا للأحياء على الاقتداء بهم فى خدمة الأمة فى شتى النواحى . بل دراسة تراجم كل أمة فى كل عصر هى المرآة الصادقة فى تحديد مركز تلك الأمة فى ذلك العصر نهوضا وخمودا . ففى تراجم الرجال تتمثل حضارة الأمة وثقافتها وتقدمها وتأخرها . فهى إذا معيار صادق يرجو المخلصون فى خدمة أمتهم إنصافها إياهم فيه ، ويخشى المقصرون حكمها عليهم . فإذا لم يترجم لهؤلاء وأولئك ضاعت مواضع الأسوة الحسنة وسوء الأحدوثة من التاريخ ، فيصبح المخلص والهادم على حد سواء

وقد عنى الأقدمون بالتراجم عناية أخرجت لنا هذه المعاجم التى يردها الباحثون . ويسرنا أن تتجه عناية الأدباء المعاصرين إلى التراجم فيقومون بما يجب على الأمة من تخليد تراجم رجالها

ومنذ عهد المؤرخ الجبرتى ليس بين أيدى الباحثين مراجع تشفى غلة روح التراجم ، حتى نهض الأستاذ زكى مجاهد بتأليف (الأعلام الشرقية) فقدم لنا فيه تراجم أعيان القرن الرابع عشر الهجرى على اختلاف ديارهم وأقطارهم وتنوع ثقافاتهم ، متمما لما قبله من كتب التراجم كحلية البشر فى القرن الثالث عشر للبيطار ، وسلك الدرر للقرن الثانى عشر للمرادى ، وخلاصة الأثر فى القرن الحادى عشر للمحبى ، والكواكب السائرة فى المائة العاشرة للغزى ، والضوء اللامع للقرن التاسع للسخاوى ، والدرر الكامنة للمائة الثامنة لابن حجر ، و . . . الخ ما ألف على القرون

وقد قسم المؤلف معجمه هذا إلى طبقات ؛ طبع منها وصدر :

القسم الأول فى الملوك والأمراء

والقسم الثانى فى الوزراء والسفراء

والقسم الثالث فى زعماء الحركة الوطنية

والقسم الرابع فى أعلام الجيش البرى والبحرى

والقسم الخامس فى العلماء

وكل قسم منها مرتب على حروف المعجم . وهو أجمع كتاب صدر فى تراجم الشرقيين فى هذا القرن ، فنشكر للمؤلف جميل صنعه

وقد تابع المؤلف مصادره فى النصوص من غير تصرف منه فى التراجم ، والمحافظة على النصوص من أهم الأمور فى التاريخ . وهذا يبرئ قلمه من النقد لرده الأمر إلى مصدره ، وإلى الباحث المحقق المقارنة بين الروايات عند اختلافها ، والشخصيات السياسية قد تصطنع لها هالات فخر أو مآخذ تبعا لأهواء الأحباب والخصوم ، ثم الأحداث المتصلة بشتى الجهات من آراء فى تلك الأحداث ، وهذه الدراسة لعلها لا تتيسر فى ظروف خاصة ، فيكون ترك تلك المسائل تحت البحث أدنى إلى الصواب قبل البت فيها بعاطفة مجردة ، وليس التاريخ قصصا تسرد ، إنما هو أسباب ونتائج

محمد شفيق محمد

رفائيل
غزالة
للأستاذ أحمد حسن الزيات بك
إحدى روائع القصص العالمى الواقعى
لشاعر فرنسا الخالد « لامرتين »
ثمنه ٢٥ قرشا عدا أجرة البريد